المجلة العلمية
كلية التجارة - جامعة طنطا

الرف
١٩٢ / ١١١٥٤٨٨١

التجارة والتمويل

..المجلة العلمية التجا
GN:11154881.192
330.5. م
س. ٤، ع. ٢
8/330

العدد الثانى — السنة الرابعة — ١٩٨٤

كلية التجارة
جامعة طنطا
الرقم ٢٤٦
التاريخ

مقـــدمة

غرضنا فى هذا البحث أن نلقى الضوء على الدور الذى يمكن أن تلعبه السياسة التجارية فى البلاد الناميه . وعلى حين أن المناقشه تستهدف قدر من العمومية ، فإنه من الواضح أن مشاكل وطموحات البلاد النامية المختلفة تختلف بشدة . وهذا هو الحال بوجه خاص عنـــدما يكون التركيز على التجارة الدولية حيث تكون « خصوصيات » موقف معين هى جوهر القضية . لذلك قد يكون من الواضح من البداية أن توزيع الأهمية فى هذا البحث يستمد إلى حد كبير من تجربة وظروف بلاد مثل جمهورية مصر العربية .

١ — مشكلة ميزان المدفوعات

من الظواهر التى كانت حتى عهد قريب موضع خلاف وجدال بين الاقتصاديين ثم أصبحت الآن موضع تفهم واهتمام الجميع ، ظاهرة الاتجاه المطرد نحو اختلال ميزان المدفوعات الذى يصاحب عملية التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية ، وهى ظاهرة معروفة تماما وتتلخص فى أنه بينما تزيد الصادرات من المواد الأولية ، باستثناء القليل منها ، ببطء شديد ، فإن الطلب على الواردات ينمو بسرعة وبمعدل متزايد بارتفاع معدلات التنمية . وهذا الاختلال فى ميزان المدفوعات يخلق الكثير من الاختناقات الخارجية التى تجعل من العسير السير قدماً فى مشروعات التنمية .

فمن المعروف أن معظم البلاد النامية فى العالم تعانى من الافتقار إلى هيكل اقتصادى متنوع . فالنمو الاقتصادى يخلق طلبات على الواردات التى تكون من

الكبر بحيث يعجز قطاع التصدير الصغير عن مقابلتها ، خصوصا عندما يكون هذا القطاع التصديرى قاصر على مدى من السلع التى يكون الطلب العالمى عليها غير مرن بصفة خاصة . ولوضع الأمر بصورة مختلفة ، فالموارد الداخلية لا يمكن دائما أن تحول إلى الآلات أو المواد أو السلع الاستهلاكية المطلوبة بكميات كافية سواء مباشرة عن طريق الإنتاج الداخلى أو بطريق غير مباشر عن طريق التصدير و توفير متحصلات تصدير كبيرة بدرجة كافية ، فعائق ميزان المدفوعات عادة ما يظهر قبل عائق التضخم لدرجة أن صعوبات ميزان المدفوعات للبلاد النامية ليست بالضرورة انعكاس للمدخرات غير الكافية أو للسياسات المالية والنقدية التضخمية .

وليس معنى هذا القول بأن المدخرات غير الكافية ليست عاملا فى الموقف ، أو أن كثيراً من حالات صعوبات ميزان المدفوعات لم تتفاقم حـــدتها بواسطة السياسات التضخمية . كما ولا يمكن إنكار أن هناك حالات واضحة بين البلاد النامية حيث يمكن حتى لسلعة تصدير واحدة أن تكسب صرف أجنبى أكثر مما يكفى لتمويل كل التنمية التى لولا ذلك لكانت مستحيلة . ومع ذلك ، كقاعدة عامة ، تعانى البلاد النامية من مثل تلك الدرجة المحدودة للسيطرة على ميزان مدفوعاتها بحيث يكون من المعقول أن نشير إلى مشاكل ميزان مدفوعاتها كشىء متميز عن كونه مجرد انعكاس لعدم كفاية المدخرات المحلية أو للسياسات المـالية والنقدية غير السليمة .

وفى عمار عملية التنمية ، من الطبيعى أن مستوى الاستثمار سيجاوز المدخرات المحليه بالضبط بمقدار العجز فى ميزان المدفوعات الجاريه حتى أن العجز الفعلى فى الحسابات الخارجية يمكن بحق أن يؤخذ على أنه يمثل حقا صافيا على الموارد من

الخارج . ويمكن أن ندلل على صحة ذلك بتطبيق نظرية هارود ـ دومار المعروفة عن النمو التوازنى على ميزان المدفوعات . دعنا أولا نتذكر بعض العلاقات الأساسية بين الدخل القومى وميزان المدفوعات . فى اقتصاد مفتوح يمكن تمثيل الدخل القومى ، ى ، بالمعادلة الآتيه(١) :

$$ى = س + ث + ص - ت$$

حيث س الانفاق الاستهلاكى الكلى ، ث الانفاق الاستثمارى الكلى ، ص قيمة كافة الصادرات من السلع والخدمات ، ت قيمة كافة الواردات من السلع والخدمات فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات . ويمكن أن نعيد كتابة المعادلة السابقة فى الشكل الآتى :

$$ص - ت = ى - (س + ث)$$

أى أن ميزان المدفوعات عن الحساب الجارى يساوى الناتج القومى ناقصا الانفاق المحلى على الاستهلاك والاستثمار . ومن ذلك يتضح أن وجود عجز فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات إنما يرتبط بوجود فائض فى الانفاق المحلى على الناتج القومى . فإذا كان مستوى الانفاق المحلى — أى مجموع استيعاب الموارد — أكبر من الناتج القومى ، فإن (ص — ت) < صفر . عندئذ إذا لم يعوض هذا العجز فى الحساب الجارى بفائض مساو عن حساب رأس المال طويل الأجل ، فإنه ينتج عجز صاف فى ميزان المدفوعات يستدعى تدفق رؤوس أموال وقائية قصيرة الأجل إلى الداخل أو تدفق ذهب إلى الخارج . فى هذا الموقف يكون عدم

---

(١) Ellsworth, P.T., The International Economy, 4th ed., (New-York; The Macmillan Company, 1969), pp. 275 — 276 .

التوازن الخارجى هو تعبير مباشر عن عدم توازن داخلى ، ويمكننا الحديث بإيجاز عن فائض الانفاق كما لو أنه عجز ميزان مدفوعات ، أو الحديث عن « الاستيعاب الزائد » أو « الاستيراد الزائد » .

هذه العلاقة الأساسية بين التوازن الداخلى والتوازن الخارجى تتضح أيضا عندما نطبق نظرية هارود — دومار عن النمو التوازنى على ميزان المدفوعات . فقد كتب هارود معادلته الأساسية فى الشكل (١) :

$$م ل = خ - ن$$

حيث م هى زيادة الناتج الكلى فى أى فترة زمنية معبراً عنها كنسبة من الناتج الكلى ، ل تمثل استثمار الفترة مقسوماً على زيادة الناتج الكلى فى نفس الفترة ، خ هى النسبة المدخرة من الدخل ، ن هى ميزان المدفوعات عن الحساب الجارى معبراً عنه كنسبه من الدخل . لذلك يمكن إعادة كتابة المعادلة كالآتى :

$$\frac{\Delta ى}{ى} \cdot \frac{ث}{\Delta ى} = \frac{خ}{ى} - \frac{(ص - ت)}{ى}$$

أو

$$ث + ص = خ + ث$$

وبنقل الحدود نحصل على :

$$ص - ت = خ - ث$$

---

(١) أنظر :

Harrod, Roy F., Towards a Dynamic Economics (London : Macmillan and Co., 1960) , P. 105.

وهكذا فإن العجز فى ميزان المدفوعات الجارية يكون مساوياً لفائض الاستثمار المحلى على المدخرات المحلية ، حتى أن العجز الفعلى فى الحسابات الخارجية يمكن بحق أن يؤخذ على أنه يمثل حقاً صافياً على الموارد من الخارج . وفى مثل هذا الموقف، بينما قد يكون من الممكن بذل جهد إضافى لزيادة المدخرات المحلية بالقدر المناسب، إلا أنه لن يزيل — رغما عن أنه سيخفض — العجز فى المدفوعات الخارجية .

ويستتبع ذلك أنه فى أى وقت معين قد يكون من الضرورى إتخاذ إجراء مباشر أو معين لتقليل الضغط على ميزان المدفوعات حتى يمكن إستغلال المدخرات الكامنة المتاحة بالكامل . ومن هنا تبدو أهمية السياسة التجارية فى البلاد النامية ، حيث يمكن أن توجه لتخفيف الضغط الواقع على ميزان المدفوعات خلال مرحلة التنمية ومن ثم تسهل انجاز برنامج التنمية .

٢ — احلال الواردات

من الواضح أن عملية التنمية تؤدى بالضرورة إلى خلق طلب متزايد على الواردات . فلا يمكن دعم مستوى متزايد للانتاج والاستثمار بدون زيادة مطردة فى الطلب على الآلات والمواد الخام ، والسلع الاستهلاكية(١) . وفى حين أنه يمكن إشباع بعضاً من هذه الحاجات المتزايدة عن طريق الانتاج المحلى الآخذ فى الازدياد وعن طريق واردات ممولة بواسطة حصيلة الصادرات أو المعونة الخارجية ، فإنه ينشأ سؤال طبيعى عما إذا كان ينبغى تقييد الطلب على الواردات بقصد توريد جزء أكبر نوعا ما من الطلب الكلى من الانتاج المحلى .

---

(١) Higgins, Benjamin. Economic Development (New YorK w.w ; Norton and Company, In., 1959) , P. 569 .

إن حالة تنمية مثل تلك الصناعات أو الانشطة التى سوف تخفض الطلب المحتمل على الواردات ، إذا لزم الأمر عن طريق « الحماية » بينما تحقق الصناعات أو الانشطة المراد تنميتها المستوى الضرورى للكفاءة ، قد حظيت منذ زمن بعيد بقبول الاقتصاديين من كافة الاتجاهات . تلك هى حالة « الصناعة الناشئة » Lanfant - Industry التى نادى بها من زمن بعيد كلا من الأمريكى ألكسندر هاملتون (١٧٥٧ — ١٤٠٨) والألمانى فريدريك ليست (١٧٩٨ — ١٨٤٦) اللذين أشارا إلى ضرورة تسهيل التنمية الصناعية فى الولايات المتحدة وألمانيا على التوالى بواسطة الحماية ضد الصناعة الانجليزية العريقة(١) .

فقد كان من رأيهما أن الصناعه الجديدة تضطر فى المرحلة الأولى من نموها إلى تحمل نفقات باهظه نتيجه لاضطرارها للقيام بأعمال إضافيه مثل تدريب العمال ، وتطوير عمليات جديدة ، والقيام بأبحاث السوق وغيرها مما يجعل تكاليف إنتاجها مرتفعة . فإذا هى اضطرت فى مثل هذه الظروف إلى مواجهة الصناعات الأجنبية العريقة ، ذات التكاليف المنخفضة فإنها ان تستطيع أن تصمد طويلا أمام منافستها ومن ثم تنهار وتقتل فى مهدها لذلك يتعين على الدولة أن تحمى صناعاتها الناشئة وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على واردات الصناعات الأجنبية المنافسة . وقد حرص دعاة حجة حماية « الصناعات الناشئة » على تأكيد وجوب رفع الحماية والعودة إلى حرية التجارة عندما تنمو الصناعات الناشئة ويمكنها مواجهة المنافسة من

---

(١) أنظر :

Roll, Eric, A History of Economic Thought (London : Faber and Faber Ltd., 1953) , P. 230 .

جانب صناعات الدول الأخرى دون مساعدة من جانب الدولة(١) .

ولكن حجة حماية « الصناعة الناشئة » المألوفة هى حجة ضيقة جدا من ناحية وواسعة جدا من ناحية أخرى . فهى ضيقة جدا بمعنى أن الصناعات أو الأنشطة التى قد تحتاج لأن تنمى من وجهة نظر « توفير الواردات » ليست هى بالضرورة تلك الصناعات أو الأنشطة حيث يكون الطلب قائم بالفعل (على سبيل المثال المواد الغذائية المستوردة أو المنسوجات المستوردة) أو حيث يمكن أن يكبت على الأقل مؤقتا بدون أن يؤثر على النمو ، فى حالات كثيرة ، إن لم يكن فى معظم الحالات ، قد يكون من المهم أن نركز الانتباه على عرض محلى محتمل لمقابلة طلب محتمل الذى لا يمكن أن يخفض دون أن يتسبب فى إبطاء النمو (على سبيل المثال الطلب على الأسمدة أو البترول) ، وفى مثل هذه الحالات ، ليست الحماية المألوفة عن طريق الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد ، وإنما حماية فى شكل أولويات فى الاستثمار والتدريب هى التى يجب أن تستحق الإهتمام .

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن حجة حماية « الصناعة الناشئة » هى أيضا حجة واسعة جدا فى إطار التخطيط الإنمائى من حيث أنها لا تقول إلى القليل جدا عن كم « صناعة » ينبغى أن نبدأ بتغذيتها صناعيا ، ومتى ، وفى أى تتابع . فبالنسبة لبلد مثل مصر مثلا ، يمكن أن نسوق حالة حيث يمكن عمليا أن تكون

---

(١) أنظر :

Myint, H. «Infant Industry Arguments For Assistance to Industries in the Setting of Dynamic Trade Theory», Harrod, R. and Hague, D., eds ., International Trade Theory in a Developing World (New York ; St. martin's press, 1968) , pp. 173 — 193.

كل صناعة أو نشاط معقول جديرا بحماية « الصناعة الناشئة » . طالما أنه ليس هناك سبب معقول يدعو للاعتقاد بأن مصر لن تستطيع إن عاجلا أو آجلا أن تنمى أى من هذه الصناعات على أساس كفء .

كما ولا يمكن عمل الاختيار الحتمى بين « الصناعات الناشئة » التى سيتم حمايتها أو ترقيتها بالإشارة ببساطة إلى السرعة التى على أساسها يمكن الاستغناء عن الحماية . فهناك مجموعة كبيرة من الاعتبارات التى ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان وتشمل أساسا الاستخدامات البديلة للموارد ومضامينها على مر الزمن(١) .

وعلى وجه الخصوص ، ينبغى التأكيد على أن ما يحتاج لأن يقتصد فيه (على فرض معرفة فرص التصدير المحتملة) هو مستوى الواردات على مر الزمن وليس مجرد فى الحال ، لذا فإن المرء لايستطيع أن يلتقط قائمة الواردات الجارية ويبدأ فى تشجيع إحلال الواردات بالنسبة إلى أهمية البنود المختلفة فى الواردات الجارية .

وبالمثل ، تنمية صناعات إحلال الواردات فى حد ذاتها ستولد طلبا إضافيا على الواردات من السلع الاستثمارية والمواد الخام والمكونات . وفى حين أن هذا الطلب الإضافى على الواردات هو جزء مناسب من الصورة الكلية التى يجب أن تحدد اختيار الإجراء اللازم ، فإنه لا يمكن افتراض أن المسلك الذى يزيد الواردات أكثر لفترة من الوقت قد لا يكون مع ذلك هو أكثرها توفيرا

---

(١) أنظر :

Prebisch, Raul, «Commercial policy in the Underdeveloped Countries, American Economic Review, Papers and Proceedings, May 1959, pp. 261 — 264 .

الواردات فى الفترة الطويلة . والمثل الواضح على ذلك هو تنمية الصناعات الثقيلة والأساسية مثل تلك التى تنتج الصلب أو الآلات فى مواقف حيث يبرر نمط موارد البلد واستعداد أبناءه للتدريب إمكانية إقامة مثل تلك الصناعات بكفاءة . فبالرغم من حقيقة أن تنمية الصناعات الأساسية من المحتمل مبدئيا ان تنشىء طلبا كبيرا على الواردات ، فإنه لا يزال من المعقول أن نحاول تنمية مثل هذه الصناعات مبكراً نسبيا وليس متأخرا فى عملية التنمية . وما إذا كان مثل هذا المسلك ممكنا أم لا ، حتى عندما تكون مزايا التكلفة النسبية موجودة . هو بالطبع مسألة أخرى — لأن الوفر المنتظر فى الواردات لا يفعل شيئا لتخفيف النقص الحالى أو العاجل فى الصرف الاجنبى .

وفى الواقع العملى ، حيث تعتمد معظم البلاد النامية على رأس المال الأجنبى لتكملة مواردها المحلية ، فإن إمكانية المسلك الذى يكون ثقيلا على الواردات الجارية وخفيفا على الواردات المستقبلة سيتوقف على قرارات أولئك الذين يوردون رأس المال من الخارج فضلا عن قرارات البلد النامى ذاته . ولكن تظل هناك حقيقة أنه حتى من وجهة نظر تدنية المساعدات الخارجية على مدى الفترة كلها ، فإنه قد تكون هناك حاله لاستغلال مكثف لمثل هذه المساعدات على مدى فترة محدودة من الوقت .

ولسنا فى حاجة إلى القول بأن الاتجاه إلى توفير الواردات لا يمكن السير فيه إلى النقطة التى يهزم فيها غرضه عن طريق إهمال تنمية الصادرات. فمن وجهة نظر قوة ميزان المدفوعات ، تعد تنمية الصادرات مهمة تماما

كتوفير الواردات(١) . وحتى الحجة المألوفة بأن هناك درجة أكبر من عدم التأكد فى أى تقدير لفرص زيادة الصادرات منه فى تقدير لاحتمال توفير الواردات لها ، على أحسن تقدير ، قدر محدود من الصحة عندما نتحدث عن فترة طويلة نسبيا من الزمن حيث يكون من المحتمل عمل أخطاء فى تقدير الطلب والعرض المحليين كما فى قياس الطلب والعرض الاجنبيين . وبالمثل أفضلية « إحلال الواردات » على « تنمية الصادرات » لا يمكن أن تتقرر فقط بالإشارة إلى حقيقة أنه فى أى وقت معين الصادرات القائمة تواجه سوقاً دولية قليلة الاستجابة نوعا ما (طلب غير مرن) . فى إطار النمو طويل الأجل، الموارد التى يمكن أن تذهب إلى إحلال الواردات يمكن بالتساوى أن تحول إلى خلق فرص تصدير جديدة حيث تكون ظروف العرض المحلى أو ظروف السوق العالمية موافقة بشكل أكبر عنه فى حالة الصادرات القائمة . لذلك ، فأيا كان الحكم الذى يتوصل إليه المرء عن إحلال الواردات وتنمية الصادرات فى ضوء الامكانيات والاحتمالات طويلة الأجل ، فإنه سيكون حكما نسبيا وهو بالتأكيد ان ينفصل عن اعتبارات التكلفة النسبية(٢) .

---

(١) أنظر :

United Nations, Towards New Trade policy For Development (New York ; United Nations, 1964) ,p. 41.

(٢) أنظر :

Nurkse Ragnar, «International Trade Theory and Developm-ent Policy», Ellis », Howard and Wallich, Henry, eds., Economic Development For latin America (New York ; St. Martin's press. 1966) , pp. 250 — 254 .

والأمر الذى ربما يكون أقل وضوحا ولكن صحيح بنفس الدرجة هو أنه بعد نقطة معينة ، سيكون إحلال — أو توفير الواردات ضارا عندما يكون على حساب السلع المنتجة والمستهلكة محليا . فأى إبطاء غير ضرورى لنمو القطاع « المحلى » — إذا كان يوجد مثل هذا القطاع — سيكون له انعكاس عل نمو المدخرات والإنتاجية بشكل عام ، وتبعا لذلك على ميزان المدفوعات إلى حد ما(١) .

٣ — تقييد الواردات غير الضرورية

المناقشة حتى الآن تركزت على حجة « الصناعة الناشئة » التى لا يوجد عليها خلاف كبير فى الأدب الاقتصادى . ومع ذلك ، فإن هذه الحجة لاترشدنا عن السياسة التى يجب أن تتبع فى أى موقف معين . ومع ذلك ، هناك حجتين أخرتين لصالح فرض بعض القيود على الطلب على الواردات خلال مرحلة التنمية . إنه غالباً ما يجادل بأن البلد المتخلف الذى يحتاج بصفة عاجلة لزيادة الاستثمار ينبغى أن يخفض الطلب على الواردات غير الضرورية أو الكمالية بحيث يسمح بواردات أكبر من الآلات والسلع الرأسمالية الأخرى . هذه الحجة قد عززت مرة أخرى بالإشارة إلى ما يسمى بأثر المحاكاة أو التقليد . فتوافر الكماليات

---

(١) أنظر :

Balassa, Bela, " Trade policies in Developing Countries " , American Economic Review : Papers and Proceedings, May 1971 , pp. 181 — 183 .

المستوردة يخلق طلبات جديدة ويخفض إمكانية الإدخار للمجتمعات الفقيرة خصوصاً عندما يتيح استهلاك السلع المستوردة مركزا اجتماعيا غير عادى(١) .

فى شكلها البسيط الحجج السابقة لفرض قيود على الواردات يمكن دحضها بسهولة . فلن يحتاج الأمر إلى معرفة كثيرة فى علم الاقتصاد — أو حتى المنطق البسيط — لنبين أنه بزيادة واردات الآلات وخفض واردات السيارات أو الثلاجات أو الغسالات ، فإننا لا ننتج بالضرورة المدخرات الإضافية التى هى وحدها القادرة على تحقيق زيادة إضافية فى الاستثمار . ومصطلحات مثل « أثر المحاكاة » يمكن الرد عليها بالإشارة إلى « السلع المحفزة » . ولكن بالرغم من ذلك ، فإن هذه الحجج تنطوى على قدر كبير من الصحة(٢) .

فإذا كانت الفكرة الأساسية التى سبق ذكرها ، ألا وهى أن عائق ميزان المدفوعات غالباً ما يأتى قبل عائق التضخم ، صحيحة ، فمن الواضح أن خفضا فى الواردات « الكمالية » أو « غير الضرورية » سيجعل من الممكن رفع كلا من المدخرات والاستثمار فوق ماسيكون ممكنا بدون ذلك ومن البديهى أن الإجراءات التى ستتخذ للحد من الواردات غير الضرورية ينبغى أن تستكمل بإجراءات واعية لزيادة الإدخار(٣) ، ولكن هذا لا يعنى أنه سيكون من المستحيل أن نرفع الادخار.

---

(١) أنظر :

Nurkse, Ragnar, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries (Oxford : Basil Blackwell, 1964) , pp. 61 — 75.

(٢) أنظر :

Nurkes, Ragnar. «Some International Aspects of the Problem of Economic Development " , Agarwala, A. and Singh, S., eds., The Economics of Underdevelopment (New York ; Oxford University press, 1963) , p. 267 .

(٣) أنظر :

Meier, Gerald M., The International Economics of Development (New York ; Harper and Row, 1968) , p. 168 .

إن ما قد يكون مستحيلا هو أن نضمن أن الإجراءات التى ستتخذ لزيادة الإدخار ستنعكس تلقائيا فى تحسن ميزان المدفوعات . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الإجراءات المباشرة لخفض الطلب على الواردات الكمالية ستكون جزءا ضروريا ، إن لم يكن كافيا ، من استراتيجية مثلى للتنمية .

إن الحجة التى تقدم عادة ضد قيود الاستيراد غالبا ماتأخذ شكل الإدعاء بأن مثل هذه القيود ينبغى أن تطبق عن طريق الرسوم الجمركية والإجراءات المالية العامة بدلا منه عن طريق حصص الاستيراد المباشرة (١) . وفى معنى معين ، مثل هذه الحجة تقبل الحالة الأساسية من أجل فرض قيد على الواردات الأقل ضرورة ، لأن حجة عن الوسائل المناسبة لتنفيذ سياسة معينة لاتنكر مشروعية هذه السياسة .

وإذ كان الأمر يتعلق بالاختيار مابين الرسوم الجمركية والحصص ، فليس هناك من شك فى أن الرسوم الجمركية عادة ما تكون أفضل ولو أن هذه النقطة لم تقدر حق قدرها بواسطة البلاد النامية . فالتعقيدات الإداريه للحصص والفساد الذى تثيره قد لاتكون عاملا هاما فى بعض البلاد ، ولكن ليس هناك مبرر لحصص للاستيراد غير معززة برسوم جمركية مرتفعة عندما تذهب فائده مثل هـذه الحصص فى شكل أسعار محلية وأرباح أعلى إلى عدد قليل من حائزى الحصص . حتى إذا رغبنا فى جعل الأمور مؤكده بشكل أكبر ، فإن العلاج المناسب سيكون هو مزيج من الرسوم الجمركية المرتفعة والحصص .

---

(١) أنظر :

Kindleberger, Charles and Lindert, Peter, International Economics, 6th ed., (Homewood, Ill., ; Richard D. Irwin, 1978), pp. 207 — 210 .

إن الصعوبة فى فرض رسوم جمركية مرتفعة بدرجة كافية تنشأ أحيانا من العداء القديم ، للرسوم الجمركية والالتزام بعدم رفعها فى ظل اتفاقية الجات(١) .

وفى مثل هذه الحالات ، لاشك أن إجراء تعديل لمثل هذا الموقف سيمثل شكل معقول للتعاون الدولى. إن فكرة أنه فى مسائل مثل الرسوم الجمركية ينبغى أن تسود فكرة التساوى التام أو المعاملة بالمثل حتى بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية يمكن أن تسهم فقط لتكاثر الحصص مع كل آثارها الضارة على توزيع الدخل فى البلاد الفقيرة . أحيانا ينشأ التفضيل للحصص من الصعوبة التشريعية فى إجراء تعديلات متكررة فى الرسوم الجمركية لتلائم الظروف المتغيرة . ولكن ينبغى ألا يكون مستحيلا أن تحصل على حرية تنفيذية أو إدارية أكبر فيما يتعلق بالرسوم الجمركية . إنه يجادل أيضا بأن التعديلات المتكررة جداً فى الحصص كانت هى نفسها مصدراً لكثير من عدم الاستقرار ومضاربة غير مرغوب فيها فى البلاد النامية حتى أن نظاما من القيود المستقره الذى يسفر عن تقلبات ضئيلة فى مركز المدفوعات الخارجية قد يكون أفضل .

إن الإعتراض الأساسى على سياسة قيود الاستيراد فى الاقتصاديات النامية ليس ضد السياسة فى حد ذاتها ، وإنما ضد الطريقة التى غالبا ما تطبق بها هذه السياسة بدون تصور واضح للهدف المطلوب — فإذا كان المنطق لفرض قيود ضد الواردات الكمالية هو أن مثل هذه القيود توسع إختناقة ميزان المدفوعات وتشجع الإدخار عن طريق التخفيف من ضغط أثر المحاكاة ومن ثم تسمح بمعدل أكبر للنمو ، فإنه من الواضح أنه ينبغى ألا يسمح بإستبدال واردات

(١) أنظر :

Wells, Sidney, International Economics (London ; G. Allen & Unwin, 1969), p, 84 .

البنود غير الضرورية بإنتاج محلى أكبر لنفس السلع (١) . ومع ذلك فمن المشاهد فى معظم الأحيان أنه غالبا ماسمح بأن تتبع القيود على إستيراد السيارات والثلاجات والغسالات بانتاج محلى أكبر لنفس البنود . وحتى عندما لم يشجع الإنتاج المحلى للكماليات بصورة متعمدة، فإنه لم يثبط بالتأكيد، والضرائب التى تتحملها الكماليات المنتجة محلياً عادة ما تكون نسبة صغيرة فقط من الرسوم الجمركية التى قد تخضع لها عندما تستورد . وفى معظم الأحيان يتولى إنتاج هذه السلع محليا فروع الشركات الأجنبية التى كانت تقوم بتوريد هذه السلع من قبل . وتخفى الأصوات التى ترتفع منادية بتشجيع الإستثمار الخاص الأجنبى ، تساندها الحكومات الأجنبية التى تقدم مساعدات خارجية حقيقة أن الاستثمار من هذا النوع يمثل تحويلا مبدداً للموارد الذى يحول دون حدوث أى تلاشى لأثر المحاكاة ويلغى بطريق مباشر أو غير مباشر الوفر الأصلى فى الواردات الذى كان مقصوداً .

وغالباً ما يكون الإنتاج المحلى للواردات الكمالية السابقة تصنيعا بالاسم فقط ، بمعنى أن معظم المكونات تكون مستوردة ، وتمثل الأرباح السهلة المحققة فى سوق محمية عبئا إضافياً على ميزان المدفوعات (٢) . وحتى إذا أخذ الاحتياط لضمان أن تكون تكلفة المكونات المستوردة والأرباح المرسلة للخارج أقل من تكلفة إستيراد السلعة فى شكل تام الصنع، فانه لا يستتبع ذلك أن هذا المسلك ليس أسوأ من المسلك البديل المتمثل فى خفض الواردات وعدم السماح بإنتاجها محليا فى نفس الوقت .

---

(١) أنظر :

Nurkse, Problems of Capital Formation. Underdeveloped Countries, op. cit., pp, 117 — 119.

(٢) أنظر :

Meier, The International Economics of Develpment, op. cit., p. 197 .

وقد يحتج بأن الإنتاج المحلى للواردات الكمالية السابقه قد يكون مرغوبا فيه فى ضوء البطالة التى تسود فى معظم البلاد المتخلفة(١). على أنه حيث يعتمد الانتاج المحلى للكماليات على توظيف المدخرات المحلية ، فإن وجود البطالة يكون أمراً خارجا كلية عن الموضوع ، طالما أن نفس المدخرات يمكن أن توظف فى إستثماراً أكثر جدوى لخلق نفس التحسن أو حتى تحسن أكبر فى العمالة . وحتى عندما يكون الانتاج المحلى للكماليات التى كانت تستورد من قبل قد أنشىء بمعرفة رأس المال الأجنبي الخاص ، فإنه لا يزال على المرء أن يثبت أن الاستثمار موضع الاعتبار لم يكن فى الإمكان حفزه لينساب فى إتجاه مختلف . وحتى عندئذ ستظل النتائج غير المرغوبة على انسياب المدخرات باقية على حالها بالنظر إلى إستمرار أثر المحاكاة .

وعلاوة على ذلك ، ليس من الواضح ما إذا كانت كافة الموارد من المهارات والمواد التى قد يوظفها المنتجون الأجانب لا تمثل تبديداً للموارد النادرة . فالمال تنشأ الصناعات المحلية للكماليات، فإنها تصبح حقا مكتسبا ، تطالب بنصيب فى فرص الانتاج والاستثمار النامية ، حتى أن المطالب المباشرة وغير المباشرة على ميزان المدفوعات وعلى المدخرات المتاحة تأخذ فى الازدياد . لذلك فإن ما بدا فى أول الأمر كنشاط موفر للواردات وخالق لفرص عمل جديدة ، سرعان ما يتطور إلى مصيدة خبيثة للموارد النادرة .

وعلى أية حال إذا جاز إقامة صناعات محلية للكماليات التى كانت تستورد من قبل ، فيجب أن يكون ذلك مبنياً على حرص كبير ودراسة وافية لآثارها المحتملة على ميزان المدفوعات وعلى المدخرات المتاحة . فلا ينصح بقيام صناعات محلية

---

(١) أنظر :

Myrdal, Gunnar, Economic Theory and Underdeveloped ; Regions (London ; Methuen and Co., Ltd., 1963) , pp. 94 — 97.

باهظة التكاليف للكماليات فى حماية قيود مشددة على الواردات الكمالية(١) .

لقد اقتصرت المناقشة حتى الآن على تنمية صناعات وأنشطة لتوفير الواردات وعلى كبت أو خفض الواردات غير الضرورية . ولكن إذا كان ميزان المدفوعات يعمل كقيد خاص أو متميز على التنمية وإذا كانت الظروف هى بحيث تجيز هامش من الأولوية للأنشطه التى تحسن ميزان المدفوعات ، فإنه يستتبع ذلك أن سعر الصرف الجارى لن يكبح الواردات بصفة عامة بالقدر الذى ينبغى . لذلك ، سيكون من الضرورى أن نقيد الطلب على الواردات بصفة عامة عن طريق فرض رسم جمركى على كافه الواردات . من وجهة النظر هذه ، المثل العادى لإعفاء بنوداً مثل الآلات أو المواد الخام أو السلع الاستهلاكية الضرورية من الرسوم الجمركية يكون غير مناسب . وحيث أن الهدف هنا ليس هو الحماية أو وضع قيد معين على الطلب وإنما حافز عام للقصد فى الواردات ، فإن الرسم الجمركى المعمم لا يحتاج لأن يكون مرتفعا . أما عن مدى الارتفاع الذى ينبغى أن يكون عليه ، فإنه من الصعب القول مسبقا . ولكن الرأى الذى يقضى بأن كل الواردات تحتاج لأن تفرض عليها ضريبة قد يكون مناسبا جداً بالرغم من أنه عادة مايتم تجاهله . وبغض النظر عن الاعتبار الذى فى ذهننا هنا والكسب فى الإيرادات العامة ، فإن الضريبة العامة على الواردات بما فى ذلك واردات الآلات ستصحح أيضا مايشار إليه أحيانا على أنه الرخص النسبى المصطنع لرأس المال فى معظم البلاد النامية . الوصفة العادية لتصحيح ظاهرة تقويم رأس المال بأقل من قيمته الحقيقية هى

---

(١) أنظر :

Nurkse, International Trade Theory and Development policy, op. cit., pp. 251 — 254, 257 — 258 .

الإجراء رفع فى أسعار الفائدة. ولكن هذا الإجراء نادرا ما يكون مقبولا للسلطات النقدية. فزيادة فى سعر السلع الرأسمالية المستوردة سيخدم نفس الغرض إلى حد ما.

٤ — تنشيط الصادرات

ليس هناك من شك فى أنه مع كل التركيز على احتمالات توفير الواردات، فإن فاتورة الواردات الكلية للبلاد النامية ستستمر فى النمو إذا كان للتنمية الاقتصادية نفسها أن تكون عملية مستمرة. لذلك، فعاجلا أو آجلا يجب على البلاد النامية أن تعمل على زيادة صادراتها جوهريا. وإذا كان الأمر كذلك، فما هى نوع سياسة التصدير التى يمكن أن تحقق النتائج المرجوة؟

أساسا، بطبيعة الحال، المطلب الأول والأهم لسياسة تصدير رشيدة سيكون هو إعطاء انتباه كاف لتنمية صناعات التصدير عند تخصيص الاستثمار والموارد النادرة الأخرى. والحكم فيما يتعلق بنوع الصناعات والأنشطة التى يكون من الأكثر احتمالا أن تبرز كصناعات أو أنشطة تصدير مهمة سيختلف من حالة إلى حالة. والتعميم الوحيد الذى يمكن للمرء أن يعمله فى هذا الصدد هو أن المشكلة كبيرة بدرجة كافية بحيث تجيز استغلال كل السبل للتصدير — سواء القديمة أو الجديدة، وسواء تلك التى يتعلق بالإنتاج الأولى، أو الإنتاج الثانوى أو المتحصلات غير المنظورة. فليس هناك بلدا ناميا الذى يرفض أن يفقد طموحه للتنمية المستمرة يستطيع أن يتحمل مثلا تجاهل مثل تلك المزايا الطبيعية كالتى يمتلكها فى عرض المنتجات الأولية، كما أنه لا يستطيع أن ينسحب من القطاعات الآخذة فى النمو للتجارة الدولية فى السلع المصنوعة ونصف المصنوعة مالم يكن يتمتع بوفرة فى بعض الموارد الطبيعية التى يتوقع أن ينمو الطلب العالمى عليها بسرعة.

ومن الواضح أن سياسة الاستثمار الكافى فى صناعات التصدير ينبغى أن تدعم بواسطة سياسة لتقييد الاستهلاك المحلى للبنود القابلة للتصدير ، وبواسطة دراسة السوق وبواسطة اعتبار مدقق للكفاءة والمستويات . ويجب أن يكون هناك أيضا جهد محدد لتجنب التضخم الذى لا يعمل شيئا أكثر من أنه يضر بدافع التصدير(١) . وعندما يصبح من الصعب تجنب حدوث ارتفاع عام فى الأسعار ، فإنه ينبغى أن يكون هناك تعديل سريع لسعر الصرف . وفى حين أن كل هذا مفهوم ومقبول من معظم الاقتصاديين ، فإنه من المشكوك فيه إذا كانت سياسة تصدير رشيدة وكافية بالنسبة للبلاد النامية يمكن أن تتوقف عند المبادىء السابقة .

فمن الواضح أن صناعات التصدير القوية والكفء لا يمكن أن تنشأ بين يوم وليلة . وفى نفس الوقت ، ينبغى أن نبدأ بدراسة أسواق التصدير بأسرع وقت ممكن إذا أريد لها أن تستغل بالكامل فى حينه . لذلك يتعين إتباع سياسة مقصودة لإعطاء حوافز لصناعات التصدير فى المراحل الأولى . والحالة الخاصة بحوافز التصدير هى أساسا نفسها كتلك الخاصة بحماية « الصناعة الناشئة » أو بقيـــود الاستيراد من ناحية أنها تكون بقصد توسيع اختناقة ميزان المدفوعات .

---

(١) أنظر :

Campos, Roberto, " Inflation and Balanced Growth, in Economic Dvelopment for Latin America, op. cit., pp. 96 — 101.

ولسوء الحظ ، بينما نجد أن حجة « الصناعة الناشئة » قد قبلت بصفة عامة ، إلا أن تطبيقها يفترض عاده أن يؤثر فقط على سياسة الاستيراد ، والحالة الجائزة المساوية لحوافز التصدير غالبا ما توصم « بالإغراق » . هنا نجد موضوعا حيث يكون لدى التحليل الاقتصادى الكثير ليقدمه على سبيل التوضيح للقضايا الأساسية المتضمنة . وبدون مثل هذا التوضيح ، هناك خطر كبير فى أن تتعثر جهود التصدير للبلاد النامية ، مع ما ينتج عن ذلك من استمرار الجمود الاقتصادى أو المعونة الخارجية . وأكثر إحتمالا ، سيكون هناك الخطر البديل للنمو المفتعل لحوافز التصدير بمثل تلك الكيفية بحيث لا يخدم مصالح الدول النامية فضلا عن الدول المتقدمة . وإذا كانت حالة حوافز التصدير قد قبلت بشكل عام ؛ فإن الجدل يمكن أن يتحول إلى المسألة الأكثر فائدة عن الشكل السليم الذى ينبغى أن تتخذه مثل هذه الحوافز .

من الواضح أن البلاد النامية لا تستطيع أن تتنافس مع البلاد الغنية فيما يتعلق بحوافز التصدير فى شكل تسهيلات ائتمانية رخيصة وما شابه ذلك . التقليد العادى بين البلاد النامية هو أن تقدم تشكيلة من الحوافز مثل الإعفاء من الضرائب : تسهيلات نقل أو قوة محركة مدعومة ، أو عرض رخيص من المواد الخام ، أو تسهيل الحصول على تراخيص استيراد لاستبدال المكونات المستوردة(١) .

---

(١) أنظر :

U.N., Towards a New Trade Policy For Development, op. cit., pp. 113 — 115 .

بعض هذه الحوافز ، مثـــل الإعفاء من الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج وتراخيص استيراد الآلات والمكونات المستوردة ، ليست فى الحقيقة « حوافز » فى المعنى الدقيق الاصطلاح . فى بعض الحالات يسمح للمصدرين باستبقاء جزء من مكاسبهم واستخدامه فى استيراد سلع يتسم عرضها بالندرة . فالأرباح المحققة عن الواردات تستخدم هكذا فى إعانة الصادرات . ومن وجهة نظر العدالة فضلا عن الكفاءة ، تعتبر الأشكال غير المباشرة لاعانة الصادرات غير مناسبة . إنه قـــد يكون من الأبسط والأرشد أن تعطى إعانة موحدة للصادرات ، والسبب الرئيسى للامتناع عن عمل ذلك عادة هو ذلك الذى أشرنا إليه بالفعل ألا وهو الافتقار إلى تقدير دولى للحالة المشروعة لحوافز التصدير فى اقتصاد نامى .

وهناك قضية وثيقة الصلة بموضوعنا ولكنها أكثر تعقيداً تنشأ فيما يتعلق « بالترتيبات الثنائية » لتنمية الصادرات . والقضية تثار أساسا ولكن ليس كلية بالحاجة إلى تنمية التجارة مع الدول الاشتراكية - أى مع أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى والصين . فالرغبة المتزايدة من جانب الاتحاد السوفيتى والبلاد الأخرى المرتبطة به لتنمية التجارة مع العالم الخارجى تمثل فرصة نادرة للبلاد النامية (فضلا عنه للبلاد المتقدمة). إن كثيراً من البلاد النامية، وخصوصا تلك التى تجد أن الأسواق التقليدية لصادراتها المحدودة (على سبيل المثال غانا والكاكاو ، الهند والشاى ، سيلان والمطاط ، مصر والقطن) لا تنمو بسرعة بدرجة كافية ، تتلهف على استغلال الفرصة التى سنحت هكذا . تقليديا ، التجارة المتزايدة مع البلاد

الاشتراكية قد طورت على أساس ثنائى(١) .

هذا حقيقى إلى حد ما حتى عندما كانت التجارة تتم ظاهريا على أساس المقاصة متعددة الأطراف للأرصدة الثنائية ، طالما أنه عن طريق الأساليب الادارية والأساليب الأخرى التسويات الصافية بعملات ثالثة غالبا ما تقلل لأدنى حد ممكن .

والموقف التقليدى تجاه مثل هذه التجارة الثنائية هو أنها قد تفسد إنماط التجارة ، فعاجلا أو آجلا سيجد أحد الأطراف أنه قد باع أكثر مما كان يستطيع أو يرغب فى أن يشترى من الطرف الآخر لدرجة أنه سيكون ميالا لتحويل الواردات العادية من المصادر الأخرى إلى الطرف الآخر فى التجارة الثنائية أو لأن يستورد أكثر بنية إعادة التصدير . فما قد يظهر كمكسب صافى للصادرات قد يكون أقل من ذلك بكثير وقد يمحى بأسعار أعلى للواردات .

ورغما عن الحاجة إلى الاحتراس التى تشير إليها الاعتبارات المشار إليها ، فإنه من المشكوك فيه إذا كانت تقضى كلية على صلاحية زيادة التجارة مع البلاد الاشتراكية على أساس ثنائى . فإذا كانت غانا مثلا تستطيع أن تنتج الكاكاو فوق ما يستطيع العالم غير الشيوعى أن يستهلك ، وإذا كانت السلطات السوفيتية ترغب فى أن تسمح بزيادة فى استهلاك الكاكاو فى الاتحاد السوفيتى ، فإنه يكون من الصواب بالنسبة لغانا أن تبيع الكاكاو للاتحاد السوفيتى مقابل سلع سوفيتية

---

(١) أنظر :

Sergeyev, V. P. " Economic Principles of the Foreign Trade of Socialist States", International Trade Theory in a Developing World, op cit., pp. 277 — 296 .

حتى ولو كانت هذه السلع أغلى من السلع المماثلة التى يمكن الحصول عليها من مكان آخر . وفى الواقع العملى ، الحذر العادى الأطراف المتاجرة والرغبة فى إقامة علاقات تجارية دائمة ومربحة للطرفين سنضمن عدم تحقق المخاوف من التسعير غير المعقول وتحويل التجارة حتى أن الحجج النظرية ضد الثنائية فى العلاقات التجارية مع البلاد الاشتراكية قد لاتكون صحيحة على الاطلاق (فيما عدا ربما عندما يكون الدافع دائما غير اقتصادى) .

ومع ذلك ، فطبقا لطبيعة الأشياء ، الجزء الأكبر من تجارة البلاد النامية سيكون مع البلاد الصناعية والغنية فى العالم الغربى . وإنه إلى هذه البلاد أن يتعين على المرء إلى حد كبير أن يبحث عن أسواق التصدير المتوسعة التى تعتبر ضرورة حيوية بالنسبة للبلاد النامية إذا كان لهذه البلاد أن تتوقف عن الاعتماد المتزايد على المعونات الخارجية . عمليا معظم العجز الجارى (والمتوقع) فى ميزان مدفوعات البلاد النامية هو مع البلاد الصناعية فى العالم الغربى ، والعلاقات التجارية غير المتوازنة الحالية بين هذه البلاد والبلاد النامية لا يمكن أن تستمر ما لم يتم تحويل مستمر لرأس المال من البلاد الغنية إلى البلاد الفقيرة .

وكما هو حادث الآن بالفعل ، البلاد الصناعية لاتشجع الواردات من البلاد النامية بعدة طرق كالرسوم الجمركية التى تميز ضد واردات السلع نصف المصنوعة والسلع المصنوعة ، والحصص ، والإجراءات الإدارية ، وضرائب الاستهلاك الداخلية المرتفعة وماشابه ذلك(١) .

---

(١) أنظر :

Walter, Ingo, " Nontariff Barriers and the Export Performance of Developing Economies ", American Economic Review : Papers and Proceedings, May, 1971, pp, 195 — 205 .

لقد ركز قدر كبير من الانتباه على هذه المشكلة فى السنوات الحديثة ، ولكن التقدم الفعلى فى تحرير وتشجيع الواردات من البلاد النامية كان محدوداً للغاية . وكحقيقة واقعة ، هناك احتمالات خطيرة للابطاء والتأخير — الاحتمالات التى تأكدت أهميتها بتكوين الاتحادات الاقتصادية الاقليمية ، وبالاستعمال المتكرر والمكشوف لحجة « العمل الرخيص » ، وبالميل الحديث « لتنظيم » صادرات المنسوجات من البلاد الفقيرة(١) .

ومع ذلك ، ينبغى أن يكون واضحاً لأى شخص ينظر إلى جسامة المشكلة أن ما هو مطلوب ليس مجرد إزالة العقبات فى البلاد المتقدمة على الواردات من البلاد النامية وإنما عمل إيجابى ومستمر للتعاون فى هذا الخصوص . فأية إشارة إلى تكامل السياسات الاستثمارية أو إلى برنامج مقصود فى البلاد المتقدمة لتقديم فرص متزايدة لمنتجات البلاد النامية إنما تحمل هذه الأيام خطر أن ترفض كلية . ولكن هذا هو الاتجاه الذى ينبغى علينا لا مفر أن نتحرك فيه إذا كان للتعاون الاقتصادى الدولى أى معنى حقيقى .

إنه قد يجادل أحيانا بأن البلاد النامية لا تحتاج لأن تنظر أساسا إلى البلاد المتقدمة من أجل أسواقها الآخذة فى النمو . وإذا كان الاقتراح هو أن البلاد النامية تستطيع أن تحقق فائض مع بلاد لا تزال لم تتقدم بعد تماماً من أجل مقابلة عجز مدفوعاتها مع البلاد الأكثر تقدما ، فإنه من الواضح أن هذا لا يتفق مع روح وشكل العصر الحديث . فى الماضى ، لعب النوع الثلاثى من التبادل المقصود هنا

---

(١) أنظر :

U.N., Towards a New Trade Policy For Development, op. cit., P. 89.

دوراً هاما ، وبالنظر إلى الاختلافات التى لامفر منها فى مرحلة التنمية بين البلاد النامية ، فإنه قد لايزال لها دور لتلعبه . ولكن فى هذه الأيام ، الاندفاع للتنمية قد شمل كل الدول تقريبا . وليس معنى هذا القول بأن البلاد النامية لاتستطيع أن تتاجر أكثر وأكثر مع بعضها . ولكن بافتراض الدافع للنمو الموجود فى كل مكان والنمو الذى لامفر منه فى الواردات لإشباع هذا الدافع ، فليس هناك أى احتمال لحدوث إنخفاض فى واردات البلاد النامية من البلاد المتقدمة إقتصاديا . وتبعا لذلك ، فليس هناك مهرب من مهمة إيجاد طريقة ما يمكن بواسطتها للبلاد المتقدمة أن تزيد بسرعة استيعابها لمنتجات البلاد النامية .

٥ — تخفيض سعر الصرف

سبقت الإشارة إلى حقيقة أن البلد النامى قد يحتاج لأن يفرض رسوم إستيراد عامة لتعمل على خفض الطلب على الواردات وفى نفس الوقت لأن يقـــدم إعانة للصادرات لحين تحقق صناعات التصدير أقصى كفاءة لها . والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو : ألا يمكن تحقيق نفس النتائج عن طريق تخفيض شامل فى سعر صرف العملة الوطنيـة . فإلى الحد الذى تكون فيه جميع الواردات قـد أخضعت لضريبة ، وجميع الصادرات قد منحت إعانة ، فإنه ليس هناك فارق جوهرى بطبيعة الحال بين نظام لرسوم الاستيراد مع إعانات تصدير وتخفيض لسعر الصرف . ربما الفارق الوحيد سيكون فى إيرادات الحكومة طالما أن المعدلات الموحدة لرسوم الإستيراد وإعانات التصدير ستنتج إيراداً صافياً حيث تجاوز الواردات الصادرات عادة . ومع ذلك قد تكون هناك إعتبارات أخرى تحول دون اللجوء إلى الإجراء البديل الخاص بتخفيض سعر الصرف .

فبغض النظر عن الانعكاسات النفسية للتخفيض ، ينبغى أن نتذكر أن السياسة الرشيدة قد تستلزم خفضا تدريجيا فى رسوم الاستيراد وإعانات التصدير(١) فالتعديلات الصغيرة والمتكررة لاعلى فى أسعار الصرف ليست سهلة كإجراء تعديلات فى رسوم الاستيراد وإعانات التصدير .

مرة أخرى ، الحجج التى قدمناها فيما سبق لصالح رسوم الإستيراد وإعانات التصدير لاتملى معدل موحد للرسوم أو الاعانات على جميع الواردات والصادرات. وإذا كان هذا هو الحال فإن تخفيض سعر الصرف لن يكون بديلا كاملا لنظام من رسوم الاستيراد ممتزجا باعانات للتصدير .

وبمعرفة درجة ونمط التقييد على الواردات والتشجيع للصادرات ، فإنه سيكون هناك بطبيعة الحال مجال للاختيار فيما يتعلق بمستوى سعر الصرف الذى ينبغى أن تنظم حوله القيود أو الحوافز الإضافية . فإذا كان سعر الصرف قـــد إحتفظ به منخفضا نوعا ، فإنه سيكون هناك مجال محدود نسبيا لرسوم الاستيراد أو اعانات التصدير وربما حاجة لفرض ضرائب على بعض الصادرات وإعطاء إعانة لبعض الواردات . ومع سعر صرف أعلى نوعا لن تكون هناك حاجة لضرائب الصادر أو إعانات الوارد. وسيكون هناك مدى أكبر ينبغى أن تطبق فيه رسوم الاستيراد وإعانات التصدير . وقد تكون هناك ميزة مالية صافية فى أحد المسلكين البديلين أو الآخر . ولكن فى الواقع العملى الاختيار يحتمل جداً أن يكون مسألة حدث

---

(١) أنظر :

Hemming, M. and Corden, W., " Import Restriction as an Instrument for Balance of Payments Policy ", Economic Journal, September 1958, pp. 483 — 510 .

تاريخى مع كون سعر الصرف فى نطاق الحد الأدنى للمجال المسموح به حيثما يستلزم التضخم الماضى خفضاً فى سعر الصرف، وفى نطاق الحد الأعلى فى المناسبات الأخرى(١) .

بطبيعة الحال ، لا يمكن إنكار أن الضعف المستمر لميزان مدفوعات البلاد النامية يحمل فى طياته أخطار التخفيضات التنافسية من نوع « إفقار الجار » بين البلاد النامية . فكل بلد يعانى من الضيق قد يجد أنه من الصعب عليه أن يقاوم إغراء أن يجذب نصيب أكبر من السوق القائم للصادرات التقليدية فضلا عنه لبعض الصادرات الجديدة . فعاجلا أو آجلا ستلجأ البلاد المنافسة إلى عمل نفس الشىء، والميزة الصافية قد تؤول أساسا إلى البلاد المتقدمة فى شكل تحسن فى شروط التجارة . وسواء اتخذت المنافسة عن طريق تخفيض أسعار الصادرات شكل تخفيضات فى أسعار الصرف أو تكاثر غير معقول لحوافز التصدير فإن هذا لن يعمل أى فرق لاقتصاديات الموقف . ولسوء الحظ التعاون الدولى فى مثل هذه المسائل يكون صعب للغاية .

---

(١) أنظر :

Hazaray, M.R., Devaluation Debacle (New Delhi, 1966) , pp. 23 — 31 .

٦ ــ تعدد اسعار الصرف

من الممكن فرض ضرائب على الواردات ومنح إعانة للصادرات بطريقة غير مباشرة باستخدام نظام أسعار الصرف المتعددة . فعن طريق بيع العملة الأجنبية لبعض المستوردين بأسعار أعلى من سعر الصرف الرسمى ؛ وشراء العملة الأجنبية من بعض المصدرين بأسعار أعلى من السعر الرسمى ، فإن السلطات تستطيع فى الواقع أن تفرض رسوم إستيراد ، وأن تمنح إعانات تصدير مستترة(١) . ولا يخفى ما يتيحه ذلك من قوة هائلة فى تقييد أنواع معينة من الواردات وتشجيع أنواع معينة من الصادرات بما يسهم بصورة فعالة فى تقليل الضغط على ميزان المدفوعات ومع ذلك ، فقد تكون هناك من الاعتبارات ما تحول دون اللجوء إلى هذا الاجراء البديل لتقييد الواردات وتشجيع الصادرات . فما من شك أن تصعيب الاستيراد وتشجيع التصدير باستخدام هذا الأسلوب سيساعد على تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات ؛ ولكن فى مقابل ذلك هناك العديد من المساوىء التى ينطوى عليها إستخدام أسعار صرف متعددة فى إقتصاد نامى .

أولا : هناك الاستخدام غير الكفء للموارد ، الناتج من التوفيق من الضرائب والاعانات التى تتضمنها أسعار الصرف المتعددة . فأسعار الصرف غير الموافقة التى يسمح بها للواردات الكمالية لا شك أنها ستثبط إستيراد هذه السلع ــ ومع

---

(١) أنظر :

Schlesinger, E.R., Multiple Exchange Rates and Economic Development (Princeton ; Princeton University Press, 1952) P. 17 ff

ذلك فهذه الأسعار نفسها تقدم حماية غير مباشرة للصناعة المحلية ومن ثم تشجع رأس المال الوطنى النادر على الاستثمار فى إنتاج سلع كمالية بديلة إذا لم يصاحب هذا النظام قيود على الإستثمار فى هذه المجالات .

ومن الناحية الأخرى — يترتب على أسعار الصرف الموافقة التى يسمح بها للواردات الضرورية تثبيط إنتاج هذه السلع محلياً خاصة — إذا بولغ فى منح إعانة مقنعة عن طريق أسعار الصرف المنخفضة لاستيراد واردات مثل هذه السلع . فبينما سيضمن هذا إتاحة هذه السلع برخص ، إلا أنه يعنى فى نفس الوقت أن هناك حافزاً قليلا لإنتاج هذه السلع محليا . وتزيد حدة الأثر الضار لمثل هذه الأسعار المنخفضة للصرف ، إذا طبقت ، كما هو الحال دائما ، على واردات المواد الغذائية . فرخص المواد الغذائية الناتج عن ذلك يخفض الدخول والتنمية فى القطاع الزراعى ، حيث الدخول عادة ما تكون منخفضة جدا . ويشجع هذا على ترك الزراعة والإسراع بالهجرة إلى المدن مما يؤثر على الإنتاج الزراعى .

فعلى سبيل المثال — أضر السماح بواردات المواد الغذائية الضرورية فى شيلى على أساس أسعار صرف منخفضة — الزراعة — الشيلية ضررا بليغا . فبعد أن كانت شيلى مصدرة صافية للمنتجات الزراعية فى الثلاثينات ، أصبحت فى أواخر الأربعينات مستوردة صافية . وبالرغم من أن هذا التحول يرجع جزئيا إلى نمو الطلب المحلى على المنتجات الزراعية التى لا تتلائم مع إمكانيات شيلى ، إلا أنه مما زاد من حدة هذا التحول هو تلك الزيادة فى الواردات من تلك السلع مثل القمح اللوم وحه ، التى أصبح إنتاجها داخليا غير مربح نتيجة لأسعار الصرف المنخفضة المطبقة على واردات هذه المنتجات .

ولا يقتصر الأمر على شيلى وحـــدها ، بل إنه ينطبق أيضا على بيرو وأكوادور (وبدون شك على دول أخرى كثيرة) ، تلك التى عانت زراعاتها إنكماشا خطيراً بعد الحرب العالمية الثانية بسبب أسعار الصرف المنخفضة على مواد غذائية معينة .

فقبل أن تدخل بيرو نظام أسعار الصرف المتعددة ، كان الإنتاج المحلى من اللحوم كافيا لمقابلة الاستهلاك المحلى ، ومع السماح باستيراد اللحوم على أساس سعر الصرف الرسمى (المنخفض) ، إنخفض الإنتاج المحلى إلى أقل من نصف مجموع الاستهلاك المحلى . ولا كوادور تجربة مماثلة مع دقيق القمح(١) .

ثانيا : هناك أيضاً ظاهرة عدم استقرار هيكل أسعار الصرف وما تخلقه من عنصر عدم التأكد . ويرجع هذا جزئيا إلى أن تعدد أسعار الصرف هو فى الغالب إستجابة لصعوبة ميزان المدفوعات ، ولذلك فإنه يحتمل أن يستلزم إجراء تعديلات مستمرة فى أسعار الصرف ، وجزئيـا إلى أنه عندما تكون هناك أسعار متعددة للصرف ، فإن تعـــديل واحد أو قلة منها يكون أسهل مما لو تعلق الأمر بإجراء تعديل فى سعر موحد للصرف ، لأن آثاره لن تكون واسعة الانتشار(٢) . والآن

---

(١) أنظر :

Bernstein E.M., "Some Economic Aspects of Multiple Exchange Rates", IMF Staff Papers, Vol. I. No. 2, September 1950, PP. 230 — 234 .

(٢) يوقع تعديل سعر موحد للصرف الحكومة دائما فى مشاكل موازنة المصالح المتعارضة بعناية طالما أن كلا من المصدرين والمستوردين يكونون عندئذ مهتمين بنفس السعر . فالمصدرون يفضلون سعراً أكثر انخفاضا للعملة الوطنية بالعملة —

يتضمن عدم الاستقرار فى هيكل أسعار الصرف مساوىء موروثة . فإذا توقع مصدرو سلعة معينة قرب تخفيض سعر الصرف الخاص بصادرات هذه السلعة (أى يتغير لصالحهم) ، فإنهم سيحاولون إرجاء التصدير على أمل تحقيق معاملة أفضل . وإذا كانت سلعتهم هى سلعة تصدير رئيسية ، ويتصرف مصدرو هذه السلعة متضامنين ، فإن نشاطهم المضارب سيلحق ضرراً بليغا بميزان المدفوعات ، الأمر الذى قد يجبر السلطات على السماح بتخفيض سعر الصرف المتعلق بصادرات هذه السلعة ، وهكذا تكافىء المضاربين . وبالمثل — تجعل أسعار الصرف غير المستقرة بالنسبة للواردات المنتجين المحليين للسلع البديلة للواردات غير متأكدين بشأن درجة الحماية التى يمكنهم الاعتماد عليها إذا كان عليهم أن يستثمروا فى توسيع مشروعاتهم، أو بناء مشروعات جديدة ، ومن ثم تعوق تنمية الاقتصاد القومى(١)

ثالثا : هناك أيضا الصعوبة البالغة فى إدارة هذا النظام . فأولا — لفرض أسعار الصرف المتعددة ، يجب تطبيق رقابة صارمة على الصرف لتصنيف الأنواع المختلفة من المعاملات . فالرقابة على الصرف يجب أن تستخدم لإجبار مصدرى بعض السلع على بيع الصرف الأجنبى الذى يحصلون عليه على أساس سعر منخفض بالعملة الوطنية . ومن الواضح أنه ستكون هناك محاولات قوية للتهرب من مثل

— الأجنبية لزيادة مقدار العملة الوطنية التى تعود عليهم من الصادرات ، بينما يعارض المستوردون والمنتجون المحليون التخفيض لأن التكاليف الأعلى للواردات بالعملة الوطنية سوف تثبط مبيعاتهم — على الأقل فى الفترة القصيرة .

(١) أنظر :

Schlesinger. op. cit., pp. 61 — 64.

هذه الرقابة . وثانيا — سيكون هناك — بالاضافة إلى هذا التهرب — قوى ضغط متنوعة على السلطات النقدية لاكتساب مزايا نسبية أفضل فيما يتعلق بأسعار الصرف . فإذا كان بعض المصدرين يتسلمون ٨٠ قرشا عن كل دولار يبيعونه للسلطات النقدية ، بينما يتسلم آخرون ٩٠ قرشا ، فستبذل المجموعة الأولى كل جهدها للحصول على معاملة مساوية : وقد تبذل فى هذا وقتا أكثر مما تبذله لاتخاذ خطوات لتحسين كفاية الإنتاج ، أو لزيادة المبيعات .

رابعا : هناك أيضا ردود الفعل المضادة من جانب الدول المضارة من تطبيق هذا النظام الأمر الذى قد يلغى جزءاً كبيراً من آثاره . فعلى سبيل المثال — قد يحقق منح سعر صرف موافق لصادرات غزل القطن غرضه ، ويتمخض عن تنشيط صادرات الغزل . ومع ذلك — فقد يضر هذا بمصدرى الغزل فى الدول المنافسة ، ويدفع حكومات هذه الدول إلى الثأر فى شكل أو آخر (١) .

---

(١) أنظر :

Woodley, W.J., " Multiple Currency Practices " The Fund and Bank Review ; Finance and Development, Vol. III, No. 2, June 1966, P. 118 .

خلاصـــة

الفكرة الأساسية فى هذا البحث هى أن مركز ميزان المدفوعات للبلاد النامية يعمل كقيد خاص ومتميز على النمو المستمر لاقتصادياتها. فعائق ميزان المدفوعات عادة ما يظهر قبل عائق التضخم لدرجة أن صعوبات ميزان المدفوعات للبلاد النامية ليست بالضرورة انعكاس للمدخرات غير الكافية أو للسياسات المالية والنقدية التضخمية. ويستتبع ذلك أنه فى أى وقت معين قد يكون من الضرورى اتخاذ إجراء مباشر أو معين لتقليل الضغط على ميزان المدفوعات حتى يمكن استغلال المدخرات الكامنة المتاحة بالكامل. ومن هنا تبدو أهمية السياسة التجارية فى البلاد النامية، حيث يمكن أن توجه لتخفيف الضغط الواقع على ميزان المدفوعات خلال مرحلة التنمية ومن ثم تسهيل إنجاز برنامج التنمية.

وتتلخص الإجراءات الممكن اتباعها فى هذا الخصوص فى فرض قيود على الاستيراد لإتاحة الفرصة لقيام صناعات محلية لبدائل الواردات من ناحية، وللحد من الواردات غير الضرورية أو الكمالية من ناحية أخرى. هذه القيود ينبغى أن تطبق عن طريق الرسوم الجمركية والإجراءات المالية العامة بدلا منه عن طريق حصص الاستيراد المباشرة. ومن ناحية أخرى، يتعين العمل على تنشيط الصادرات عن طريق تقديم إعانة موحدة للصادرات بدلا من الأشكال غير المباشرة لإعانة الصادرات كالإعفاء من الضرائب، وإعطاء تسهيلات نقـــل أو قوة محركة مدعومة وغيرها.

إنه ينبغى عدم اللجوء إلى الوسائل غير المباشرة لتقييد الواردات وتنشيط الصادرات مثل تخفيض سعر الصرف أو تطبيق نظام أسعار الصرف المتعددة.

فبغض النظر عن الانعكاسات النفسية لتخفيض سعر الصرف ، فإن السياسة الرشيدة قد تستلزم خفضا تدريجيا فى رسوم الاستيراد وإعانات التصدير . فالتعديلات الصغيرة والمتكررة لأعلى فى أسعار الصرف ليست سهلة كإجراء تعديلات فى رسوم الاستيراد وإعانات التصدير . ونظام أسعار الصرف المتعددة ، وإن كان هو الآخر يعمل على تصعيب الاستيراد وتشجيع التصدير ، إلا أنه مقابل ذلك هناك العديد من المساوىء التى ينطوى عليها استخدام أسعار صرف متعددة ليس أقلها الاستخدام غير الكفء للموارد الناتج عن التوفيق من الضرائب والإعانات التى تتضمنها أسعار الصرف المتعددة ، وعدم استقرار هيكل أسعار الصرف وما يخلفه من عنصر عدم التأكد ، وردود الفعل المضادة من جانب الدول المضارة من تطبيق هذا النظام الأمر الذى يلغى جزءاً كبيراً من آثاره .

المراجع

1 — Agarwala, A, and Singh, S., eds., The Economics of Underdevelopment, New York : Oxford University Press, 1963.

2 — Balassa, Bela, « Tarde Policies in Developing Countries»,American Economic Review : Papers and Proceedings, May 1971

3 — Bernstein, E.M., «Some Economic Aspects of Multiple Exchange Rates», I M F Staff Papers, Vol. I, No, 2, September 1950.

4 — Ellis, Howard and Wallich, Hanry, eds., Economic Development for Latin America, New York : St. Martin's Press, 1966.

5 — Ellsworth, P. T., The International Economy, 4th eds., New York : The Macmillan Company, 1969.

6 — Higgins, Benjamin, Economic Development, New York : W.W. Norton and Co., Inc., 1959.

7 — Harrod, R. and Hague, D. eds., International Trade Theory in a Developing World, New York : St. Martin's Perss, 1968.

8 — Hazaray, M.R., Develuation Debacle, New Delhi. 196

9 — Hemming, M. and Corden, W., «Import Restriction as an Instrument for Balance of Payments Policy », Economic Journal, September, 1958 .

10 — Harrod, Roy F., Towards a Dynamic Economics, London : Macmillan and Co., Ltd., 1960.

11 — Kindleberger, Charles and Lindert, Peter, International Economics, Homewood, Ill. : Richard D. Irwin, 1978.

12 — Meier, Gerald M., The International Economics of Development, New York : Harper and Row, 1968.

13 — Myrdal, Gunnar, Economic Theory and Underdeveloped Regions, London : Methuen and Co., Ltd., 1963.

14 — Nurkse, Ragnar, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxtord : Basil Blackwell, 1964.

15 — Prebisch, Raùl «Commercial Policy in the Underdeveloped Countries», American Economic Review ; Papers and Proceedings, May, 1959.

16 — Roll, Eric, A History of Economic Thought, London : Faber and Faber,Ltd., 1953.

17 — Schlesinger, E.R., Multiple Exchange Rates and Economic Development, Princeton : Princeton University Press, 1952.

18 — United Nations, Towards a New Trade Policy for Development, New York : United Nations, 1964.

19 — Walter, Ingo, «Nontariff Barriers and the Excport Performance of Developing Economies» ; American Economic Review ; Papers and Proceedings, May, 1971.

20 — Wells, Sidney, International Economics, London : G. Allen and Unwin, 1969.

21 — Soodley, W.J., «Multiple Currency Practices», The Fund and Bank Review : Finance and Development, Vol. III, No. 2, June, 1966.